



Bilāl Dahia.- *Tiṭwān wabādiyatuhā: noubdha tārikhiyya ‘an ḥawzi Tiṭwān wabanī Ḥozmar* (Tiṭwān: Manshūrāt bāb al-ḥikma 2017), 216p.

بلال الداھية.- تطوان وباديتها: نبذة تاريخية عن حوز تطوان وبني حزمارة (تطوان: منشورات باب الحكمة)، 2017، 212ص.

انتبه الأستاذ بلال الداھية إلى العناية الكبيرة التي خصّتها بها مدينة تطوان في المدونات التاريخية، وواصلت الدراسات الحديثة السير على منوالها

مستفيدة من منظور جديد للبحث على المستوى المنهجي وعلى مستويات مفهوم الوثيقة وتوظيفها، فصدرت على إثر ذلك أبحاث تراوحت بين أطاريح جامعية ومقالات، غير أن السؤال الذي ظل يؤرق الباحث بلال الداھية، من خلال الاطلاع على المدونات التاريخية الراصدة فيما قبل لتاريخ تطوان هو التساؤل عما كان يحصل خارج أسوار هذه المدينة؟ فاللافت للانتباه هو عدم تفتن مؤرخي تطوان مرورا بالسكيج إلى الرهوني فداود للاهتمام عن كذب بأحوال بوادي تطوان، باستثناء بعض التنف الواردة في سياقات مختلفة. وجاء هذا ربما نتيجة للتوجه الذي ارتسم عند كثير من رواد المؤرخين المغاربة المتجلي في الاهتمام بالتاريخ البلداني المدني، في حين ظلت البادية ظلا وهامشا أو امتدادا، مع وجود استثناءات محدودة.

ومن المعلوم أن البحث في تاريخ البادية المغربية قد شق طريقه الدارسون الأجانب ممن مهدوا للاستعمار عبر تقديم المعلومات والأخبار المتعلقة بالمسالك والممالك لولوج عوالم المغرب واحتلاله، ثم بعد ذلك الاشتغال لخدمة مصالح نظام الحماية توطيدا لدعائمه وتسهيلا لاستغلال البلاد وسكانها، فكانت البادية جزءا من هذا الاهتمام، وتمت معالجة مواضيعها من زوايا نظر مختلف العلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا والجغرافيا، وغيرها. لكن انتباه البحث التاريخي بالمغرب إلى دراسة البادية، كما لاحظها محمد حبيدة، لم يعرف انطلاقته إلا في ثمانينيات القرن الماضي، بعد أن ظل مقتصرًا على الدراسات السوسولوجية، فظهرت الدراسات التاريخية المعروفة لكل من أحمد التوفيق، وعبد الرحمان المودن، ومحمد مزين وآخرين.

أما عن الدراسات المتعلقة ببوادي شمال المغرب، فنسجل العناية التي حُصت بها من قبل الدارسين في التاريخ وعلم الاجتماع لكل من العياشي المريني، ومحمد الهراس، ورشيد العفاقي، ونعيمة الحضري، وحليمة بنكري، وبوبكر بوهادي وغيرهم. وفي هذا السياق، أصدر الأستاذ بلال الداھية منذ سنتين كتابا بعنوان: *تطوان وباديتها: نبذة تاريخية عن حوز تطوان وبني حزمارة*، ضمن منشورات باب الحكمة، وضع مقدمته الأستاذ جعفر ابن الحاج السلمي، فجاء في حلة أنيقة بغلاف أبيض يعلوه العنوان وتتوسطه صورة لإطلالة جميلة على جزء من مدينة تطوان كما تظهر عليه من الطريق الرابط بين قريتي "كيتان" و"يرغيث" في تراب قبيلة بني حزمارة.

ويتضح منذ الوهلة الأولى مدى وعي الأستاذ بلال الداھية بقلّة المادة المصدرية المتعلقة بالموضوع الذي يدرسه، ورغبته القوية في مواجهة هذه الصعوبة، وذلك بالحرص على تنويع المادة المصدرية وتوسيع دائرة الوثيقة، وجعلها أكثر مرونة، متجاوزا مفهومها التقليدي الضيق، باللجوء إلى البحث الميداني والرواية الشفوية كلما اقتضى الأمر ذلك. إلا أن أول ملاحظة نبديها بخصوص هذا العمل تتعلق بالعنوان الرئيس (*تطوان وباديتها*)، الذي لا يتطابق تماما مع مضمون الكتاب؛ لأن هذه الثنائية أو القضية المركزية لا تحضر في جميع فصوله، باستثناء الفصل الأخير. أما العنوان الفرعي الذي يشير إلى تقديم نبذة تاريخية عن حوز تطوان وبني حزمارة، فقد تبين بعد القراءة أن الأمر يتعلق بدراسة في التاريخ الديني والاجتماعي للمنطقتين المذكورتين، كما أنه لا يتوافق على سبيل المطابقة مع العنوان الرئيس. ومن ثمة، فإن الكتاب، في مجموعته، لا يدرس علاقة مدينة تطوان بباديتها، كما قد يتوقعه القارئ وحسبما يوحي به العنوان، وإنما نحن أمام تأليف ينتمي إلى خانة الدراسات التي سلطت الضوء على البادية المغربية، دون الحرص على سبر أغوار العلاقات المعقدة في غالب الأحيان التي تربط بين البوادي والحوضر المغربية. أي أن العمل الأساس في هذا الكتاب هي "الباديات" والملحق هو مدينة تطوان، على عكس ما ورد في العنوان الذي ربما كان من الأجدر أن يكون هكذا: "باديات تطوان".

يبدأ صاحب الدراسة عمله بالجغرافيا، وهو أمر محمود، مادام أنها تمثل الإطار الطبيعي الذي تقع فيه جميع التحولات والتفاعلات، غير أن المصادر التاريخية لم تسعفه في إنجاز المطلوب، فاتجه إلى الدراسات الحديثة أمام افتقار المصادر القديمة إلى معلومات تخص المنطقة، وإن كان البحث العلمي بالمغرب في مثل هذه المواضيع في حاجة إلى اعتماد كشوفات البحث الأثري، ومع ذلك فبعض الرحلات قد يسرت، إلى حد ما، أمام

المؤلف أمر استقصاء بعض المعلومات على غرار ما نهجه السابقون أمثال الحسن الوزان، ويان بوتوسكي.

وبعدئذ همّ الباحث إلى تتبع التطور التاريخي لحوز تطوان، أو بالأحرى لقبيلة الحوز، معتمدا المصادر التاريخية الوسيطية المعروفة: المسالك والممالك، والاستبصار، والمقدمة والعبر. وبناء عليه، سجل انتماء القبيلة إلى المجموعة القبلية الكبرى التي تسمى ببلاد "غمارة" الأمازيغية المصمودية، مع التأكيد على أن الاسم الذي كانت تعرف به في المصادر الوسيطية هو "ريف سبتة"، واستقرار قبيلة "محكسة" بهذا المجال الجغرافي المعني بالدراسة، كما اهتم برصد العشائر المستقرة هناك، إذ وفدت من مناطق أخرى وتنحدر من مجموعة قبلية أخرى (زناة). ويفسر المؤلف هذه الحركية القبلية والتحويلات البشرية اللتين عرفهما حوز تطوان بحملات الفتح الإسلامي للأندلس، وبالذهاب والأوبة بين المغرب والأندلس، باعتبار المنطقة نقطة عبور بينهما. ولهذا يمكن القول إن قبيلة حوز تطوان لا ينطبق عليها المفهوم الإثني للقبيلة، بمعنى الانحدار من جد واحد حقيقيا كان أم أسطوريا، بقدر ما هو مجرد انتماء إلى مجال جغرافي استقرت به عناصر وجماعات بشرية نسجت فيما بينها علاقات، وما يرتبط بها من مفهوم القبيلة إلا هذا الانتماء الترابي أو المجالي. وهكذا لم تتميز نظرتة إلى المجال القبلي لهذه المنطقة بالثبات، وإنما كانت ثمرة تتبع للتحويلات البشرية التي عرفتها، وفي هذا السياق نجده يدقق في موضوع تطور المجال الجغرافي لبلاد غمارة، راصدا بدقة مسألة اختفاء بعض القبائل وظهور أخرى في مختلف ربوعه.

ولمواجهة الصعوبة المشار إليها سابقا، اعتمد الباحث المقاربة اللغوية المتعلقة بأصول الكلمات (الإيمولوجية) وأسماء المواقع (الطوبونيمية)، فخلص إلى شيئين؛ أولهما سيادة الأسماء العربية في اتجاه الغرب والأمازيغية في اتجاه الشرق. ولاحظ من الناحية المورفولوجية سيادة الأسماء العربية كلما وقع الابتعاد عن المناطق الجبلية الشاهقة في اتجاه الأراضي الهبطية (السهلية)، مع الإشارة إلى انطباق هذا الأمر كذلك على القبائل نفسها بسيادة الأسماء الأمازيغية في شرقها والعربية في غربها. وثانيهما، انقسام أسماء القبائل، عربية كانت أو أمازيغية، إلى أسماء مرتبطة بالطبيعة أو بالجهاد والصلاح أو بشخص، أو أنها جمع للاسم العائلي، صنف بربري (...). وصنف عربي (على وزن: الفاعلة، فواعل، فعلاوة، الفعالين أو الفعلين، بني أو أولاد. أو "يش" في نهاية الكلمة المطابقة في نظره لـ (ez) بالنسبة للقبائل المنحدرة من أصول أندلسية).

ويبدو من كل ذلك أن الباحث بذل مجهودا كبيرا على المستوى الميداني في تدوينه لأسماء قبائل الحوز، مع رصد تردد أسماء بعضها في المصادر مثل شمسة، وصدينة، وفندلاوة. ويعبر المؤلف عن احتياطه في تأويل أصول أسماء بعض القبائل كلما استشكل عليه الأمر في غياب السند المصدري، باستعماله كثيرا لصيغة "والراجح" على سبيل التخمين، وإن كانت القرائن ليست قاطعة في هذا المنحى مثل "بني سالم" التي رفعها إلى "سالم" الذي تنتسب إليه مدينة سالم الإسبانية (Medinaceli)، و"بين" التي أرجعها إلى بلدة (Bailen) الإسبانية القريبة من جيان.

وبخصوص قبيلة بني حزمر، يعتبر المؤلف أنها القبيلة أكثر غنى وعددا، ضمن قبائل الحوز، ويعزو ذلك إلى الهجرات المتعاقبة على المنطقة. وقد حدد العناصر الإثنية في العنصر السوسي، فسجل الغموض الذي يشوب وجود هذا العنصر بالمنطقة، كما أن الحكايات المتعلقة به يختلط فيها التاريخ الواقعي بالأسطورة. أما الأسر الريفية، فقد استقر بعضها وأشهرها البادسي في مدشر بوسملال، بعد أن كانت قد استقرت بتطوان في القرن الثامن عشر الميلادي، فهاجر بعض أفرادها إلى هذا المدشر.

وبخصوص العنصر الجبلي، يميز المؤلف بين عناصر جبلية قديمة لا نعرف عن ماضيها الكثير، وأخرى استقرت بالمنطقة وفدت من مختلف القبائل المجاورة، غير أنه يتوقف عند الوصف دون أي محاولة لتفسير هذا النزوح، نظرا لغياب معطيات وثائقية تمكن من ذلك. أما عن قضية الشرفاء الأدارسة، فقد تطرق المؤلف إلى مسألة ادعاء الشرف بالمنطقة واختلاق المعنيين لشجرات أنساب تربطها بالشرف الإدريسي.

ورصد الباحث وجود العنصر السبتي الأندلسي في بني حزمار، بالاستناد إلى إشارة وردت في نبذة العصر تحيل على استقرار فوج من الأندلسيين في مدينة تطوان وأحوازها، فاستنتج أن كلمة أحواز بصيغة الجمع تفيد قبيلتي الحوز وبني حزمار. ولرصد تلك العائلات اعتمد الباحث على ما كتبه ابن عزوز حكيم في كتابه أطلس مأساة الأندلس، فضلا عن معطيات البحث الميداني، مما مكنه من العثور على تقييد لأحد الفقهاء في غاية الأهمية يعزز ما أوردته الرواية الشفوية بخصوص انحدار بعض العائلات الحزمرية من أصل أندلسي؛ ويتعلق الأمر بأسرة "الماوي" المحرفة من "الأموي" التي حلت بسببته ثم هاجرت إلى موضع كان يعرف بـ"المر"، وهكذا تمكن المؤلف من تسجيل أسماء العائلات

الأندلسية بالقبيلة مع الحرص على إبراز أصولها.

وفي المقام الأخير، اهتم الباحث بالعنصر العثماني والجزائري، فأشار إلى دور الأتراك في مواجهة الإسبانيين خلال القرن السادس عشر، وإنزال الأندلسيين في مرسى وادي مرتين، إلا أنه أوغل في سرد وقائع جعلته يفقد التحكم في الموضوع، لكنه يقدم بعض الجديد في هذا الشأن من خلال حديثه عن وجود بقايا لمعسكرات المجاهدين الأتراك، وأبنية قديمة، ومدافن جماعية تخصهم. وإن كان هذا لا يفيد استقرار الأتراك بالقبيلة، فإن الروايات التي جمعها "أنخلو غيرلي" ووقف عندها المؤلف في جولة ميدانية تتعلق بـ "قبور الترك" إلى جانب تداول مثل مفاده أن "ما قهر الرومي (الإسباني) غير الترك د بودارع"، فضلا عن احتفاظ بعض العائلات بروايات شفوية تذهب إلى انحذارهم من أصل تركي من قبيل كرو، الركاب، الرايس، هروس، الكحال، الوينيغي، درجاج؛ كل هذه القرائن قد يستشف منها استقرار العنصر التركي الجزائري في المنطقة بشكل أو بآخر.

ويخلص الباحث بلال الداھية في هذا الفصل إلى أن ما قام به مجرد عمل أولي يظل في حاجة إلى التدقيق والعناية، ومهما يكن الأمر فإن معالمة أضححت بارزة، تتجلى في مساهمة عدة مكونات بشرية في تشكيل قبيلة بني حزمارة، ويحددها في ما يلي: العناصر الأصلية، الشرفاء الأدارسة من بني عروس، والجليليون من بني يدر وبني حسان، والأندلسيون المنحدرين من بلنسية وغرناطة، إلى جانب عناصر أندلسية أخرى وفدت لاحقا، وأتراك وريفيون؛ بمعنى أن المنطقة كانت نقطة جذب واستقطاب، وتشكلت عبر فسيفساء من العناصر البشرية، وهي لا تختلف عن حاضرة تطوان إلا بعدم استقرار اليهود وأهل فاس بأراضيها. وهذا ما يجعلنا نعود إلى مفهوم القبيلة الذي يطرح نفسه في هذا السياق، والتي لا تجمع بين عناصرها وحدة الدم، وإنما الوحدة هنا ليست سوى وحدة الانتماء إلى مجال جغرافي موجود ومسمى سلفا، والاستقرار فيه. غير أن المصادر لا تسعف في رصد الإضافة التي جاء بها كل عنصر من هؤلاء إلى المنطقة، وعلاقته بباقي العناصر، ومن هنا فإن البحث الميداني الأثرولوجي هو الكفيل بتوضيح بعض الخصوصيات المتعلقة بكل مكون على حدة قبل توجيه العولمة ضربتها القاضية لكل الخصوصيات الأصلية القائمة منذ أمد بعيد.

أما فيما يتعلق بالفصل المعنون بـ "الحياة الدينية في بادية تطوان"، يسجل المؤلف منذ البداية بأن المنطقة الجبلية قد شهدت ظهور تيار الزهد والتصوف باكرا إلى حين بلوغ

أوجه مع القطب عبد السلام بن مشيش خلال العصر الموحدى؛ إذ ينطلق المؤلف من هذه المسلمة دون أية إحالة مصدرية أو مرجعية، ولعل خضوع القبيلة الروحي لنفوذ الضريح المشيشي في بني عروس جعله يفسر أمرا تطرق إليه سلفا في المكونات البشرية، ويتعلق الأمر بالحركة البشرية بين قبيلتي بني عروس وبني حزمارة، ليتمر من خلال بحث ميداني إلى إبراز نوعين من الأضرحة، هما الأضرحة والمدافن الخاصة بصلحاء معروفين وفدوا على القبيلة ودفنوا بها، ثم أضرحة أخرى مجهولة الاسم.

وفيما يتعلق بقبيلة الحوز، يسجل الباحث بلال الداھية وجود ثلاث طرق صوفية، هي الدرقاوية، والخلانجية، والبقالية القاسمية. غير أنه باستثناء هذه التعريفات لا يرفق المؤلف هذه المعلومات بأية تحليلات أو تفسيرات أو استنتاجات. وبخصوص قبيلة بني حزمارة، يقف الباحث عند أضرحة خاصة بأولياء وردت سيرهم في المصادر أو احتفظت الذاكرة الشعبية بذكرهم، لكنه لم يتجاوز مسألة السرد وجمع المعلومات ومقارنتها، دون المرور إلى تحليلات أخرى من قبيل الخوض في طبيعة المناطق التي توجد بها تلك الأضرحة وعلاقة الولاية بالمجال.

ويختتم المؤلف كتابه بفصل عنونه بـ"العلاقة بين بادية تطوان والمدينة"، وهنا يكمن بيت القصيد، إذ يجسد هذا الفصل الأخير في حد ذاته الموضوع الرئيس للكتاب، كما هو وارد في عنوانه. ويفرد المؤلف فيه حيزا للحديث عن النزاع بين الأندلسيين الوافدين على المدينة لإعادة بنائها والاستقرار بها، استنادا في ذلك إلى ما ورد في المصادر والوثائق، وعلى ما حفظته الذاكرة الشعبية. وفي هذا السياق، يدافع المؤلف عن فكرة امتلاك تطوان واجهة بحرية واحتياط السكان من البناء على مقربة من الأراضي المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط، إما لأسباب طبيعية أو لدواع أمنية. ثم يمر الباحث بعدئذ من خلال فقرتين قصيرتين للحديث في سياقها عن العلاقات الاقتصادية التي تجلت في الاستدانة والتعاون في المجال الفلاحي، بيد أنه كان بإمكانه إدراج ما ورد في محور العلاقات الثقافية والاجتماعية بخصوص التبادل بين تطوان وبدياتها، ثم انتقل إلى المجال السياسي راصدا مظاهر الصراع والخلاف بين الطرفين الذي اتخذ مظهرها عنيفا من فرط تكرار حالات النهب والتقتيل في الحياة اليومية للسكان.

وفي المجال الثقافي والاجتماعي، اهتم المؤلف برصد المعطيات المتعلقة بعناصر النخبة الوافدة على المدينة قادمة من بوادياها، من علماء وعدول وقضاة، إلى جانب غيرهم من التجار والصناع والفلاحين. وفي هذا السياق، تناول المؤلف موضوع العلاقة الإدارية

بين الطرفين دون أن يسميها، ثم توقف عند مسألة اعتبار البوادي في عداد المتنزهات والمتنفسات الطبيعية لفائدة أهل المدينة نظرا لعدوبة مياهها خاصة في المنطقة الغربية، أما الشرقية فتميزت بارتفاع نسبة ملوحتها نظرا لإشرافها على البحر، مشيرا في إثر ذلك إلى امتلاك بعض العائلات التطوانية لأراضٍ في "كيتان." والملاحظ في هذا الفصل الأخير هو التداخل بين مكوناته، إذ يبدو في حاجة إلى إعادة الترتيب والتصنيف.

ويختتم المؤلف كتابه بملاحق تتضمن مجموعة من الوثائق والخرائط والصور التي تعكس باللموس المجهود الكبير الذي قام به في جمع مادة كتابه، وفي استغلاله لكل من الرواية الكتابية والرواية الشفوية والبحث الميداني. ويبدو أيضا أن المؤلف قد توخى من مجموع الصور التي ضمها إلى تلك الملاحق توثيق صورة المنطقة المدروسة في الكتاب حاليا، تحسبا لأي تغير قد يطرأ عليها ويفقدها معالمها الأصلية، وهو ما أشار إليه في مقدمة الكتاب.

والحاصل أن هذا الكتاب يفتح شهية الباحثين في التاريخ للقيام بدراسة مستفيضة لموضوع بوادي تطوان، وقد اعتمد فيه صاحبه على منظور شمولي استند فيه إلى تنوع المادة التوثيقية، ليخلص في نهاية المطاف إلى تحديد طبيعة العلاقة التي ربطت بين هذه المجالات ومدينة تطوان، والتطورات التي عرفتها.

محمد رضى بودشار

باحث في التاريخ، تطوان